مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: قياس أثر مؤشرات الأداء المالي في معدلات التوظيف الائتماني للمصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية
اسم الكاتب: د. رولا غازي اسماعيل، د. رامي كاسر لايقة، صبا قبرصلي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/10032
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 18:00 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Measuring the Impact of Financial Performance Indicators on Credit Employment Rates in Traditional Private Banks Operating in Syria

Dr. Roula Ismail[*]
Dr. Rami Liyka[**]
Seba Kubrasli[***]

(Received 17 / 4 / 2024. Accepted 1 / 8 / 2024)

□ ABSTRACT □

The aim of this research is to measure the impact of financial performance indicators (turnover ratio, equity to assets ratio, equity to total deposits ratio, total income to total assets ratio, market value to book value ratio, net profit to total income ratio, return on assets ratio, return on equity ratio, net interest and commission to total assets ratio) on credit employment rates in traditional private banks operating in Syria.

The descriptive-analytical approach was adopted, and the data of all private commercial banks operating in Syria, from 2011 to 2020, were analyzed.

The research found a set of results, the most important of which are: A statistically significant negative effect of return on equity, market-to-book value ratio, and net profit to total income ratio on the employment rate. A statistically significant positive effect of the ratio of net interest and commissions to total income on the employment rate. There is no statistically significant effect of each of the following on the employment rate: (trading ratio, debt ratio, equity ratio, equity to total deposits, total income to total assets, return on assets).

Keywords: Bank Employment, Financial and Banking Performance, Multivariate Analysis.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

[*]**Professor, Economics and Planning Department - Faculty of Economics, Tishreen University – Latakia- Syria.**
[**]**Assistant Professor, Economics and Planning Department - Faculty of Economics, Tishreen University –Latakia- Syria.**
[***]**Postgraduate Studies Student (ph-d) - Economics and Planning Department,- Faculty of Economics, Tishreen University –Latakia- Syria.** Seba.Kubrasli@tishreen.edu.sy

قياس أثر مؤشرات الأداء المالي في معدلات التوظيف الائتماني للمصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية

الدكتورة رولا غازي اسماعيل*

الدكتور رامي كاسر لايقة**

صبا قبرصلي***

(تاريخ الإيداع 17 / 4 / 2024. قُبِل للنشر في 1 / 8 / 2024)

□ ملخّص □

هدف البحث إلى قياس أثر مؤشرات الأداء المالي (نسبة التداول، نسبة حقوق المساهمين من الموجودات، نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الودائع، نسبة إجمالي الدخل إلى مجموع الموجودات، نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، نسبة صافي الربح إلى إجمالي الدخل، معدل العائد على مجموع الموجودات، معدل العائد على حقوق المساهمين، نسبة صافي الفوائد والعمولات إلى إجمالي التوظيف) في معدلات التوظيف الائتماني في المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية.

تمّ اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وتمّ تحليل بيانات كافة المصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية، من عام 2011 حتى عام 2020.

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمعدل العائد على حقوق المساهمين ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ولنسبة صافي الربح الى إجمالي الدخل في معدل التوظيف، ووجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لنسبة صافي الفوائد والعمولات إلى إجمالي الدخل في معدل التوظيف، بينما لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لكل من (نسبة التداول، معدل المديونية، نسبة الملكية من الموجودات، حقوق المساهمين إلى إجمالي الودائع، إجمالي الدخل إلى مجموع الموجودات، العائد على مجموع الموجودات) في معدل التوظيف.

الكلمات المفتاحية: التوظيف المصرفي، الاداء المالي والمصرفي، التحليل المتعدد المتغيرات.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* أستاذ – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية– سورية.

** أستاذ مساعد– قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية– سورية.

*** طالب دراسات عليا (دكتوراه)- قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد- جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

Seba.Kubrasli@tishreen.edu.sy

مقدمة:

تواجه البنوك العديد من العوامل التي تشكل فرص نجاح أو فشل هذه البنوك، وخاصةً على سياستها الائتمانية، وقد تكون هذه العوامل ناتجة عن سياسات البنك الداخلية وحجم التطور في أصوله أو تسهيلاته أو بنشاطه بشكل عام، كما تكون هنالك عوامل أخرى خارجة عن إرادة البنك يسعى للسيطرة قدر الإمكان عليها ومحاولة التوائم معها مثل: حجم المخاطر ومعدلات التعثر، وتختلف هذه العوامل في القوة التأثيرية على مقدرة البنك في خلق الائتمان فمنها ما قد يؤثر بشكل ايجابي مثل ارتفاع معدلات الودائع او نسبة حقوق الملكية ومنها ما قد يساهم في انخفاضها مثل معدلات السيولة المتدنية ومستويات التحوط المرتفعة، وانطلاقاً من ذلك توجه هذ البحث إلى دراسة أثر مؤشرات الأداء المالي (نسبة التداول، نسبة حقوق المساهمين من الموجودات، نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الودائع، نسبة إجمالي الدخل إلى مجموع الموجودات، نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، نسبة صافي الربح إلى إجمالي الدخل، معدل العائد على مجموع الموجودات، معدل العائد على حقوق المساهمين، نسبة صافي الفوائد والعمولات إلى إجمالي التوظيف) في معدلات التوظيف الائتماني في المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية.

مشكلة البحث:

تقوم المصارف على مجموعة من المقومات التي تحدد قدرتها على منح الائتمان، وإنّ هذه المقومات هي التي تحدد السياسة الائتمانية للمصارف من سياسة انكماشية او توسعية أو مقيدة، ومن هنا انطلق البحث في دراسة عينة من العوامل المؤثرة على المصارف الخاصة في سورية التي يتم من خلالها الكشف عن مواطن نقاط الضعف المؤدية إلى التقيد في المنح، أو إلى نجاح البنك في خلق الائتمان إذا توافرت بالشكل الصحيح؛ إذ تتمثل مشكلة البحث في الحاجة لتعيين مواطن القوة والضعف من خلال دراسة أثر مؤشرات الأداء المالي في معدلات التوظيف الائتماني في المصارف الخاصة العاملة في سورية، وبذلك يمكن تلخيص مشكلة البحث بالتساؤل الرئيس الآتي: ما أثر مؤشرات الأداء المالي في معدلات التوظيف الائتماني للمصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية؟

أهمية البحث وأهدافه:

تتبع أهمية البحث من جانبين رئيسين هما:

الأهمية العلمية: تأتي أهمية البحث من خلال دراسة المؤشرات التي تحدد العوامل المؤثرة في معدلات التوظيف حيث تعطي هذه المؤشرات صورة واضحة عن توفر العوامل الأساسية لرفع المقدرة على المنح، وتأتي أهمية البحث أيضاً من خلال دراسة إخلاف تأثير كل من العوامل وتحليل الأسباب الكامنة خلف حجم هذا التأثير.

الأهمية العملية: تأتي أهمية البحث على المستوى العملي من التخوف في رفع معدلات المنح بطريقة تواجه مخاطر اضافية أو غير مستندة على مؤشرات الأداء المالي، من خلال اكتشاف حجم أثر هذه العوامل يمكن تزويد المصارف بأهمية اتخاذ هذه المؤشرات بعين الاعتبار عند تغيير معدلات التوظيف.

هدف البحث إلى قياس أثر مؤشرات الأداء المالي (نسبة التداول، نسبة حقوق المساهمين من الموجودات، نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الودائع، نسبة إجمالي الدخل إلى مجموع الموجودات، نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، نسبة صافي الربح إلى إجمالي الدخل، معدل العائد على مجموع الموجودات، معدل العائد على حقوق المساهمين، نسبة صافي الفوائد والعمولات إلى إجمالي التوظيف) في معدلات التوظيف الائتماني في المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية.

فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسة للبحث: لا يوجد أثر مؤشرات الأداء المالي (نسبة التداول، نسبة حقوق المساهمين من الموجودات، نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الودائع، نسبة إجمالي الدخل إلى مجموع الموجودات، نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، نسبة صافي الربح إلى إجمالي الدخل، معدل العائد على مجموع الموجودات، معدل العائد على حقوق المساهمين، نسبة صافي الفوائد والعمولات إلى إجمالي التوظيف) في معدلات التوظيف الائتماني في المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية.

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة التداول في معدل التوظيف الائتماني.

2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة حقوق المساهمين من الموجودات في معدل التوظيف الائتماني.

3- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الودائع في معدل التوظيف الائتماني.

4- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة إجمالي الدخل إلى مجموع الموجودات في معدل التوظيف الائتماني.

5- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية في معدل التوظيف الائتماني.

6- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة صافي الربح إلى إجمالي الدخل في معدل التوظيف الائتماني.

7- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل العائد على مجموع الموجودات في معدل التوظيف الائتماني.

8- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل العائد على حقوق المساهمين في معدل التوظيف الائتماني.

9- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة صافي الفوائد والعمولات إلى إجمالي الدخل في معدل التوظيف الائتماني.

منهجية البحث:

اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي من خلال عرض الإطار النظري إجراء التحليل الإحصائي في الجانب العملي من خلال تحليل بيانات كافة المصارف الخاصة التقليدية بالاعتماد على برنامج E-Views10 وذلك من عام 2011 وحتى عام 2020.

متغيرات البحث:

المتغير المستقل: مؤشرات الأداء المالي: نسبة التداول، نسبة حقوق المساهمين من الموجودات، نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الودائع، نسبة إجمالي الدخل إلى مجموع الموجودات، نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، نسبة صافي الربح إلى إجمالي الدخل، معدل العائد على مجموع الموجودات، معدل العائد على حقوق المساهمين، نسبة صافي الفوائد والعمولات إلى إجمالي التوظيف.

المتغير التابع: القدرة الائتمانية (معدل التوظيف الائتماني).

الدراسات السابقة:

أ- الدراسات العربية:

1- دراسة (الجمال، 2021) بعنوان: العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان لدى البنوك التجارية في محافظة جنين.

هدف البحث إلى التعرف إلى العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان لدى البنوك التجارية في محافظة جنين، وذلك في ضوء متغيرات المؤهل العلمي وسنوات الخبرة والمُسمى الوظيفي والتخصص والدورات التدريبية للموظف، ولتحقيق ذلك فقد تم تطوير استبانة اشتملت على (42) فقرة، وزعت على (4) مجالات، وتمّ تطبيقها على عينة الدراسة المكونة من

(87) موظفاً من موظفي قسم التسهيلات الائتمانية لدى البنوك التجارية في محافظة جنين، وبعد جمع البيانات من عينة الدراسة تم تحليلها بواسطة البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (Spss)، وتم حساب المتوسطات الحسابية ، والإنحرافات المعياريّة ؛ من أجل الإجابة عن أسئلة البحث، كما أُجري اختبار تحليل التباين الأحادي واختبار أقل فرق دال إحصائيا للمقارنات البعدية.

وأظهرت نتائج البحث أنَّ العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان لدى البنوك التجارية في محافظة جنين قد تمثلت بالعوامل الخاصة بالعميل بالدرجة الأولى، تلاها العوامل الخاصة بالقرض، ومن ثم العوامل الخارجية، وأخيراً العوامل الخاصة بالبنك ، كما تبيّن وجود فروق دالة إحصائيا بين إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان وفقا لمتغيرات المؤهل العلمي، والمُسمى الوظيفي، والدورات التدريبية، في حين لم تكن هناك فروق وفقًا لمتغيري سنوات الخبرة وتخصص الموظف، وأوصت الدراسة بأهمية قيام موظفي الائتمان في البنوك التجارية بالتركيز على دراسة الوضع المالي للعميل ومقدرته على السداد وطبيعة القرض.

2- دراسة (حسن وآخرون، 2021) بعنوان: تقييم أداء القطاع المصرفي الخاص بالاعتماد على CAMELS: دراسة تطبيقية على البنوك الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

هدف البحث إلى تقييم أداء القطاع المصرفي الخاص في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة ما بين 2010-2018 من منظور إشرافي للمصرف المركزي لتحديد نقاط القوة والضعف في القطاع المصرفي في الجمهورية العربية السورية. تم جمع البيانات الإحصائية الصادرة عن البنوك المحلية (14 مصرفاً تقليدياً وإسلامياً). تم تقييم أداء البنوك بشكل منفصل باستخدام نموذج CAMELS، حيث أظهرت الدراسة متوسط أداء البنوك العاملة. اعتمد الباحثون على استخدام مؤشرات كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وكفاءة الإدارة، والربحية، والسيولة، والحساسية لمخاطر السوق، إضافةً إلى ذلك حاول الباحثون دراسة تأثير مخاطر البورصة على أداء القطاع المصرفي من خلال تكوين محفظة من أسهم البنوك العاملة في سورية.

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS ومن خلال اختبار التحليل التمييزي وجود تأثير لعدد من المؤشرات على أداء القطاع المصرفي. وفي النهاية تم الحصول على نموذج لتقييم أداء القطاع المصرفي باستخدام نموذج الانحدار المتعدد وهو نموذج قادر على شرح أداء القطاع المصرفي بنسبة 88.4٪.

3- دراسة (عوض، 2018) بعنوان: دراسة مسحية لبعض العوامل المؤثرة في تعثر القروض المصرفية من وجهة نظر مسؤولي مانحي الائتمان في المصارف التجارية الحكومية في محافظة الديوانية.

هدف البحث إلى دراسة بعض العوامل المؤثرة في حجم القروض المصرفية من خلال دراسة ميدانية على البنوك التجارية العراقية في محافظة الديوانية، ولتحقيق هدف البحث تم إعداد استبيان لغرض جمع البيانات من عينة من 52 فردًا مشمولين بالعملية. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض العوامل مثل طبيعة قرارات الائتمان والضمان والشروط العامة باستثناء الهيكل التنظيمي للبنك، وأظهرت نتائج البحث أن أكثر العوامل تأثيراً في إنشاء حالات التخلف عن سداد القرض هي تلك المتعلقة بالشروط العامة والعوامل المتعلقة بطبيعة قرارات الائتمان.

ب- الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Ali, Zulfiqar et al, 2016) بعنوان:

Analysis of some inner factors affecting the lending rate and commercial bank behavior.

(تحليل بعض العوامل الداخلية التي تؤثر على معدل الإقراض وسلوك البنوك التجارية)

هدف البحث إلى التحقيق في العوامل الداخلية المحتملة لمعدل الإقراض في قطاع البنوك التجارية في الباكستان، ولهذا الغرض تم اختيار سبع متغيرات توضيحية خاصة بالبنك (كفاية رأس المال، وكفاءة الإدارة، والسيولة، وجودة الأصول، والاستثمار في الأصول، ونسب القرض إلى الأصول والودائع إلى الأصول) لتحديد تأثيرها على سلوك الإقراض. تمّ تجريب تقنيات بيانات بانل على البيانات الثانوية التي تم جمعها من التقارير المالية السنوية من عينة من تسعة عشر بنكًا تجاريًا رئيسيًا خلال الفترة من 2007 إلى 2014. لغرض التحليل والإحصاءات الوصفية وتقنيات ارتباط بيرسون تم أخذ نماذج الانحدار ذات التأثير الثابت في الاعتبار بعد مطابقتها لاختبار (Housman)، وكشفت نتائج البحث أنّ أربعة فقط من سبع متغيرات توضيحية (نسبة الاستثمار إلى إجمالي الأصول، الودائع إلى الأصول، نسبة القرض إلى الأصول والسيولة) لها علاقة كبيرة مع معدل الإقراض، وهناك ارتباط إيجابي بين اثنين من المحددات الهامة (نسبة السيولة ونسبة الاستثمار إلى الأصول) في حين أن المتغيرين التوضيحيين المتبقيين (نسبة القرض إلى الأصول ونسبة الودائع إلى الأصول) يرتبطان بشكل سلبي مع معدل الإقراض.

2- دراسة (Le Dinh Hac, 2021) بعنوان:

Factors Affecting Credit Quality: A Case Study of Commercial Banks in Ho Chi Minh City.

(العوامل المؤثرة على جودة الائتمان: دراسة حالة للبنوك التجارية في مدينة هوتشي).

الائتمان هو النشاط الأساسي والأكثر أهمية في العمليات التجارية للبنوك التجارية. يجلب هذا النشاط مصدر دخل كبير للبنوك ولكنه لا يزال يحتوي على العديد من المخاطر. لذلك تستكشف هذه الدراسة العوامل التي تؤثر على جودة الائتمان للبنوك التجارية في مدينة هو تشي (HCMC). طبق الباحث تقنية بسيطة لأخذ العينات العشوائية واختبر تحليل عامل التأكيد وألفا كرونباخ ونمذجة المعادلة الهيكلية (SEM). إلى جانب ذلك استطلعت الدراسة 800 موظفًا متعلقًا بأنشطة الائتمان في 10 بنوك تجارية وأجابت على 28 سؤالًا ولكن تمت معالجة 755 عينة. تحتوي نتائج البحث على ستة عوامل تؤثر على جودة الائتمان للبنوك التجارية في HCMC بمستوى دلالة 0.01 وهي: إدارة مخاطر الائتمان، معلومات الائتمان، تكنولوجيا البنوك، تنظيم وإدارة الائتمان، استراتيجية وسياسة الائتمان، الإدارة الداخلية.

ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة: اتفق البحث الحالي مع الدراسات السابقة في دراسة عدد من العوامل منها نسب السيولة وكفاية رأس المال والرافعة المالية وغيرها من العوامل التي تؤثر بالقدرة الائتمانية، أمّا الدراسة الحالية فقد تميزت عن الدراسات السابقة في البحث في الأثر المشترك لكل من مؤشرات الأداء المالي والسوقي للمصارف في القدرة الائتمانية للمصارف الممثلة بمعدل التوظيف الائتماني، وتناولت هذا الأثر خلال فترة الحرب على سورية، وبذلك يختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة من ناحية طبيعة الفترة المدروسة والمتغيرات المدروسة والأسلوب الاحصائي المطبق ومكان وعينة البحث.

الإطار النظري للبحث:

أولاً: مفهوم التوظيف المصرفي:

برزت أهمية ودور سياسة التوظيف المصرفي كأداة فعالة في الرقابة على المصارف، خاصة وأنّ الاقتصاديين يشيرون إلى قاعدة عامة وهى أن السياسة النقدية في البلدان ذات الأجهزة المالية المتقدمة تتعلق بسياسة توظيف الائتمان

المصرفي، وذلك لأن المصارف هي التي تُنشئ النقود من خلال ما يعرف بخلق الائتمان، ومن هنا أصبحت سياسة التوظيف المصرفي هي المرادف للسياسة النقدية، أما في البلدان ذات الأجهزة المالية غير المتطورة – كما في الدول النامية – فإن السياسة النقدية تعتمد على رفع كتلة النقد المتداول وذلك لأن النسبة الأكبر من عرض النقد تتكون من العملة المتداولة وليس من نقود الودائع التي تخلقها المصارف أو ما يسمى بالنقود المشتقة أو الائتمانية (Abramov, etal, 2015, p273-293).

وقد عُرّف التوظيف المصرفي على أنه: "خدمة يقدمها المصرف مقابل فائدة أو عمولة محددة تمنح للمتعامل (فردا أو شركة أعمال) بناء على طلبه بشكل فوري أو بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد، أو إقراض المتعامل لأغراض استثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة المصرف للمتعامل أو تعهد المصرف نيابة عن المتعامل لدى الغير" (الزبيدي، 2002، ص29).

ثانياً: العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية:

تتعدد العوامل التي تؤثر على السياسة الائتمانية في المصارف، وفيما يلي توضيح لأهم تلك العوامل:

1- مدى الحريات المتاحة لإدارات المصارف في اتخاذ قرار الائتمان: لا شك أنه كلما تمتعت إدارات المصارف بحرية أكثر في اتخاذ القرار الائتماني كلما زادت مساحة الثقة في هذه الإدارات ومن ثم يزيد عدد طلبات الاقتراض ورفع مستوى الاستفادة الفورية من القرض إذ أن طول الإجراءات قد يضيع فرصة الاستفادة من الائتمان في الوقت المناسب (عيسى، 2004، ص33).

2- سياسة السلطات النقدية والائتمانية: أن التدخل المستمر من قبل الجهات الرسمية النقدية والائتمانية في مجتمع ما لمساندة مصرف معين في حالة تعرضه لإعسار مالي في التوقيت المناسب يدعم الثقة في الجهاز المصرفي كله، ومن ثم تزيد قيمة الودائع لدى وحدات هذا الجهاز وتزيد قدرته على تقديم الائتمان المصرفي (Sundo, 2008, p18).

3- الإعلان المستمر عن مقومات السياسة الائتمانية: لا شك أن للسياسة التي تنتهجها السلطات النقدية والائتمانية في تحرير النشاط المصرفي والائتماني أثار على عرض هذا النشاط وكذلك على جانب الطلب عليه، فالإعلان قد يدفع إلى مزيد أو قليل من الثقة في وحدات الجهاز المصرفي ومن ثم زيادة درجة اللجوء إليه للحصول على الائتمان أو الحد من الطلب عليه (يونس ومبارك، 2003، ص113).

4- سياسة ضمان الائتمان المصرفي: يزيل اعتماد الدول لسياسة ضمان الائتمان من أمام المقترضين عقبة كبيرة تحول دون حصوله على الائتمان لاسيما بالنسبة للمقترض (يونس ومبارك، 2003، ص113).

5- الدورة الاقتصادية: تتأثر السياسة الائتمانية للمصارف العاملة بالوضع الاقتصادي السائد من رواج وكساد وتضخم، إذ في حاله الازدهار الاقتصادي وحاله الرواج تعمل المصارف على زيادة نسبه الائتمان المقدمة لوجود الثقة لديها بنجاح المشاريع وتوفر فرصه أكبر للربح (Sundo, 2008, p23).

ثالثاً: ضوابط السياسة الائتمانية:

تتضمن السياسة الائتمانية للمصارف مجموعة من الأسس والضوابط التي تتطلبها عمليات منح القروض والتسهيلات للأفراد والأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية المختلفة والتي تمكن المصرف من تحديد مصادر تسديد هذه التسهيلات، ومعرفة قدرته على تحمل الخسائر التي قد تنتج عن عدم سداد تلك التسهيلات، وهو ما يتطلب مراعاة ما يلي (الشماع، 2002، ص93):

1- يتم تنفيذ العمليات الائتمانية المختلفة على أسس موحدة ومتجانسة، بما في ذلك النواحي الإجرائية والنماذج المستخدمة والمستندات المطلوبة... الخ، مع بذل العناية لتوثيق كافة المستندات المتعلقة بعمليات منح الائتمان.

2- معرفة حجم نشاط الجهة المقترضة بالنسبة لحجم السوق الذي تعمل فيه ومدى خبرتها وقدرتها في مجال عملها.

3- وضع نصوص وشروط واضحة في اتفاقات وعقود منح التسهيلات المبرمة مع الجهة المقترضة والالتزام بها.

4- تحديد واضح من مجلس الإدارة لنسبة ونوع الضمانات التي يمكن القبول بها مقابل التسهيلات الائتمانية وتحديد الفترات الدورية التي يمكن خلالاها إعادة تقييم الضمانات.

5- التحقق من مدى مصداقية وسمعة الجهة المقترضة ومقدرتها على سداد كافة التزاماتها للمصرف ولباقي الدائنين.

6- معرفة تامة بالشخص المقترض من خلال دراسة تاريخه الشخصي وتاريخه التجاري.

7- إجراء تحليل ائتماني للجهات المقترضة سواء كان المصرف المقرض المباشر أو مشاركاً في منح القرض مع مصارف أخرى، بغض النظر عما إذا أجرى المصرف المدير للقرض تحليلاً ائتمانيا لتلك الجهات أم لا.

النتائج والمناقشة:

يمكننا اختبار الفرضيات عن طريق اختيار نموذج الانحدار الأكثر تناسباً معها من خلال اختبارات المقارنة بعد التحقق من الاختبارات الإحصائية الدالة على سلامة متغيرات الدراسة الداخلة في النموذج وفي المرحلة الأخيرة التحقق من سلامة النموذج المستخرج وبناءه، ويتم التحقق من صحة الفرضيات من خلال الشروط التالية:

1) اختبارات السلاسل الزمنية المقطعية:

اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج: تم اختبار استقرار السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبارات جذر الوحدة Unit Root والتأكد من مدى استقرار كل متغير على حدة عن طريق تطبيق اختبار ADF - Fisher Chi-square، يبين الجدول التالي نتائج اختبار استقرارية متغيرات النموذج:

الجدول (1): دراسة استقرارية متغيرات نموذج الربحية[1]

متغيرات النموذج	الرمز	نوع المتغير	Statistic	Level Prob.**
نسبة التداول	DOCA	مستقل	54.8981	0.0001
معدل المديونية	DPOS	مستقل	56.7785	0.0001
نسبة الملكية من الموجودات	EOA	مستقل	35.6925	0.0328
حقوق المساهمين / إجمالي الودائع	EOD	مستقل	53.8633	0.0002
إجمالي الدخل / مجموع الموجودات	ERNTOASS	مستقل	59.2282	0.0000
القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية	MOBOOK	مستقل	73.0206	0.0000
صافي الربح / إجمالي الدخل	NETTO ERN	مستقل	58.8972	0.0000
العائد على مجموع الموجودات	ROA	مستقل	59.6872	0.0000
العائد على حقوق المساهمين	ROE	مستقل	37.4526	0.0458
صافي الفوائد والعمولات / إجمالي الدخل	ROTE	مستقل	57.5853	0.0001
معدل التوظيف	FOD	تابع	64.3746	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج E-Views. 10

[1] دلالة وحساب المتغيرات من مرجع (الشيخ، 2008).

لاحظت الباحثة من خلال الجدول رقم (1) عدم وجود جذر الوحدة لكل من متغيرات الدراسة عند المستوى الصفري وبالتالي هي مستقرة يمكن اعتمادها بالنموذج.

مصفوفة الارتباط: تستخدم مصفوفة الارتباط لإظهار العلاقة بين المتغيرات المستقلة فيما بينها وعدم وجود ارتباط قوي بينها، وفيما يلي مصفوفات الارتباط:

للتأكد من وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة استخدمت الباحثة مصفوفة الارتباط كما يبين الجدول الآتي:

الجدول (2): مصفوفة الارتباط لمتغيرات الأداء المالي

Probability	ROA	ROE	MOBOO	ROTE	NETTO_ ERN	ERNTOASS	EOA	EOD	DPOS
ROA	1.000000								

ROE	0.616207	1.000000							
	0.0000	-----							
MOBOOK	-0.277037	-0.796104	1.000000						
	0.0024	0.0000	-----						
ROTE	0.087191	0.623146	-0.848147	1.000000					
	0.3478	0.0000	0.0000	-----					
NETTO_ ERN	0.085003	0.638008	-0.879983	0.955702	1.000000				
	0.3601	0.0000	0.0000	0.0000	-----				
ERNTOASS	0.964929	0.609507	-0.296757	0.100920	0.090399	1.000000			
	0.0000	0.0000	0.0011	0.2769	0.3303	-----			
EOA	0.544298	0.227199	-0.249592	0.103955	0.104690	0.490503	1.000000		
	0.0000	0.0134	0.0064	0.2626	0.2592	0.0000	-----		
EOD	0.518171	0.135865	-0.165781	0.054945	0.055227	0.471208	0.918152	1.000000	
	0.0000	0.1424	0.0728	0.5546	0.5525	0.0000	0.0000	-----	
DPOS	-0.593673	-0.253590	0.255473	-0.111875	-0.112501	-0.537622	-0.912679	-0.944531	1.000000
	0.0000	0.0056	0.0052	0.2278	0.2252	0.0000	0.0000	0.0000	-----
DOCA	0.222843	0.053528	-0.133685	0.051240	0.044993	0.217597	0.473022	0.485625	-0.489170
	0.0153	0.5648	0.1490	0.5816	0.6285	0.0179	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج E-Views. 10

لاحظت الباحثة من الجدول قم (2) أنه لا يوجد أي من المتغيرات ذات ارتباط تام أو فوق قيمة 95%، وهذا دليل على استقلالية المتغيرات وعدم ارتباطها ببعضها بشكل قوي جداً، ومن ذلك يمكن إدخال جميع هذه المتغيرات في نماذج السلاسل الزمنية المقطعية، وهكذا يكون قد تحقق الشرط الثاني من شروط بانل.

ومما سبق تستنتج الباحثة بأنّ جميع الشروط محققة ويمكننا إدخال كافة المتغيرات في الدراسة.

2) نماذج انحدار التأثيرات والمفاضلة بينها: تزودنا نماذج بانل بثلاث نماذج انحدار وهي نموذج انحدار التأثيرات المجمعة والثابتة والعشوائية ويتم المقارنة فيما بينها ليتم اتخاذ القرار في اعتماد أفضلها من ناحية تمثيل البيانات (Akinwande, etal, 2015)، وهي كما يلي:

أ- **نموذج انحدار التأثيرات المجمعة:** نبين النتائج لنموذج انحدار التأثيرات المجمعة في الجدول (3).

الجدول (3): مخرجات تحليل نموذج انحدار التأثيرات المجمعة لنموذج التوظيف المصرفي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

ROA	-1.028733	0.708936	-1.451095	0.1497
ROE	-0.192141	0.097504	-1.970598	0.0514
MOBOOK	-0.061811	0.026249	-2.354795	0.0204
ROTE	0.008352	0.004248	1.966336	0.0518
NETTO_ERN	-0.002456	0.001126	-2.180849	0.0314
ERNTOASS	0.933154	0.613253	1.521645	0.1310
EOA	0.389389	0.319797	1.217614	0.2260
EOD	-0.061970	0.053818	-1.151482	0.2521
DPOS	0.226916	0.451216	0.502899	0.6161
DOCA	0.004294	0.011271	0.380956	0.7040
C	0.138061	0.429325	0.321577	0.7484
R-squared	0.209844	F-statistic		2.841638
Adjusted R-squared	0.135998	Prob(F-statistic)		0.003587

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج E-Views. 10

نستنتج من الجدول رقم (3) بأنّ النموذج دال إحصائياً بعد مقارنة قيمة Prob لاختبار (F-statistic) مع قيمة مستوى الدلالة 0.05 حيث أنها أصغر من قيمة مستوى الدلالة مما يدل بأنّ هناك عدد من المتغيرات المستقلة ذات دلالة إحصائية وبالتالي يمكن رفض الفرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بأنه يوجد أثر ذو دلالة لمؤشرات الأداء المالي والمصرفي في معدل التوظيف الائتماني بقوة تفسيرية 20.98% حسب نموذج التأثيرات المجمعة.

ب- **نموذج انحدار التأثيرات الثابتة:** يُظهر الجول رقم (4) النتائج التي تمّ الحصول عليها لنموذج انحدار التأثيرات الثابتة:

الجدول (4): مخرجات تحليل نموذج انحدار التأثيرات الثابتة لنموذج التوظيف المصرفي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ROA	-0.269790	0.654463	-0.412232	0.6811
ROE	-0.098390	0.092539	-1.063232	0.2903
MOBOOK	-0.077217	0.025806	-2.992262	0.0035
ROTE	0.004406	0.003874	1.137259	0.2582
NETTO_ERN	-0.002100	0.001033	-2.032183	0.0449
ERNTOASS	0.059055	0.571695	0.103298	0.9179
EOA	0.396237	0.287508	1.378177	0.1713
EOD	-0.008961	0.081557	-0.109875	0.9127
DPOS	0.909679	0.461714	1.970222	0.0517
DOCA	-0.026221	0.015915	-1.647569	0.1027
C	-0.321344	0.431074	-0.745449	0.4578
R-squared	0.209844	F-statistic		2.841638
Adjusted R-squared	0.135998	Prob(F-statistic)		0.003587

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج E-Views. 10

نستنتج الباحثة من الجدول رقم (4) بأنّ النموذج دال إحصائياً بعد مقارنة قيمة Prob لاختبار (F-statistic) مع قيمة مستوى الدلالة 0.05، حيث أنها أصغر من قيمة مستوى الدلالة، مما يدل بأن هناك بعض من المتغيرات المستقلة ذات دلالة إحصائية، وبالتالي يمكن رفض الفرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بأنه يوجد أثر ذو دلالة لمؤشرات الاداء المالي والمصرفي في معدل التوظيف الائتماني بقوة تفسيرية 20.98% حسب نموذج التأثيرات الثابتة.

ج- نموذج انحدار التأثيرات العشوائية: يُظهر الجدول رقم (5) النتائج التي تم الحصول عليها لنموذج انحدار التأثيرات العشوائية:

الجدول (5): مخرجات تحليل نموذج انحدار التأثيرات العشوائية لنموذج التوظيف المصرفي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ROA	-1.028733	0.621101	-1.656306	0.1006
ROE	-0.192141	0.085424	-2.249276	0.0265
MOBOOK	-0.061811	0.022997	-2.687805	0.0083
ROTE	0.008352	0.003721	2.244411	0.0269
NETTO_ERN	-0.002456	0.000987	-2.489260	0.0143
ERNTOASS	0.933154	0.537273	1.736833	0.0853
EOA	0.389389	0.280175	1.389806	0.1675
EOD	-0.061970	0.047150	-1.314322	0.1915
DPOS	0.226916	0.395312	0.574018	0.5672
DOCA	0.004294	0.009875	0.434830	0.6646
C	0.138061	0.376133	2.367054	0.0143
R-squared	0.450192	F-statistic		3.971261
Adjusted R-squared	0.336829	Prob(F-statistic)		0.000002

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج E-Views. 10

نستنتج الباحثة من الجدول رقم (5) بأنّ النموذج دال إحصائياً بعد مقارنة قيمة Prob لاختبار (F-statistic) مع قيمة مستوى الدلالة 0.05، حيث أنها أصغر من قيمة مستوى الدلالة، ونستنتج بأن هناك عدد من المتغيرات المستقلة ذات دلالة إحصائية، وبالتالي يمكن رفض الفرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بأنه يوجد أثر ذو دلالة لمؤشرات الاداء المالي والمصرفي في معدل التوظيف الائتماني بقوة تفسيرية 45.01% حسب نموذج التأثيرات العشوائية.

3) مرحلة المفاضلة بين النماذج: تمت المفاضلة بين النماذج الثلاث السابقة بواسطة اختبار F واختبار Housman، وهي على الشكل الآتي:

اختبار F: تتم المفاضلة بين نموذج انحدار التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات المجمعة، يظهر الجدول الآتي اختبار فيشير وهو كما يلي:

الجدول (6): اختبار F لنموذج التوظيف المصرفي

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	4.240336	(10,97)	0.0001
Cross-section Chi-square	42.793954	10	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج E-Views. 10

بعد مقارنة قيمة Prob لاختبار (F-statistic) مع قيمة مستوى الدلالة 0.05، حيث أن قيمة Prob أصغر من قيمة مستوى الدلالة، وبذلك نقبل الفرضية البديلة القائلة بأنّ نموذج انحدار التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر ملائمة للبيانات.

اختبار Housman: تتم المفاضلة بين نموذج انحدار التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية من خلال اختبار Housman حيث تكون:

الجدول (7): اختبار Housman لنموذج التوظيف المصرفي

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	1.395214	10	0.7623

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج E-Views. 10

بعد مقارنة قيمة sig لاختبار (F-statistic) Prob مع قيمة مستوى الدلالة 0.05 حيث أنّ قيمة sig أصغر من قيمة مستوى الدلالة وبذلك نقبل الفرضية البديلة القائلة بان نموذج انحدار التأثيرات العشوائية هو النموذج الأكثر ملائمة للبيانات.

نستنتج الباحثة مما سبق أن نموذج انحدار التأثيرات العشوائية هو النموذج الأكثر ملائمة للبيانات.

4) التحقق من صحة نموذج التأثيرات الثابتة: يظهر اختبار Q-STAT إمكانية وجود ارتباط ذاتي بين متغيرات النموذج ويتيح هذا الاختبار معرفة درجة التأخير الزمني للبواقي التي تعطي أفضل نتيجة لمستوى ارتباط ذاتي، وتأخذ فرضية هذا الاختبار الشكل الآتي:

فرضية العدم: لا يوجد ارتباط ذاتي لبواقي النموذج.

الفرضية البديلة: يوجد ارتباط ذاتي لبواقي النموذج.

الجدول (8): اختبار Q-Stat لنموذج التوظيف المصرفي

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	-0.040	-0.040	0.1726	0.678
2	-0.125	-0.127	1.9019	0.386
3	0.039	0.029	2.0692	0.558
4	0.054	0.042	2.3942	0.664
5	-0.128	-0.118	4.2484	0.514
6	-0.129	-0.132	6.1393	0.408
7	-0.054	-0.103	6.4793	0.485
8	-0.029	-0.068	6.5786	0.583
9	0.030	0.023	6.6852	0.670

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج E-Views. 10

ومن خلال مقارنة قيمة Prob مع مستوى الدلالة 0.05 نقبل الفرضية العدم التي تنص على أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للبواقي وذلك عند المستوى الأول وهذا يدل بأنه لا يوجد داعي للقيام بالتأخير الزمني للنموذج أو متغيراته.

5) بناء النماذج:

يظهر من الجدول (5) نموذج التأثيرات العشوائية ان قيمة معامل التحديد تبلغ 0.45 أي أنه حوالي 45.01% من تغير معدل التوظيف الائتماني هو بسبب التغير في مؤشرات الاداء المالي، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدلة 0.3368 وتعتبر هذه القيمة هي أدق من السابقة وبالتالي فإن النموذج يفسر ما يقارب 33.68% من التغير في (معدل التوظيف الائتماني) أما باقي القيمة فهي عائدة لعوامل أخرى، وفيما يلي دراسة أثر المتغيرات المستقلة المؤثرة في معدل التوظيف الائتماني حيث تم استبعاد المتغيرات غير المؤثرة:

1- معدل العائد على حقوق المساهمين: نجد أن قيمة Prob تساوي 0.0265 وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود أثر جوهري لمعدل العائد على حقوق المساهمين في معدل التوظيف الائتماني.

2- نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية: نجد أن قيمة Prob تساوي 0.0083 وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود أثر جوهري لنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية في معدل التوظيف الائتماني.

3- نسبة صافي الفوائد والعمولات إلى إجمالي الدخل: نجد أن قيمة Prob تساوي 0.0269 وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود أثر جوهري لنسبة صافي الفوائد والعمولات / إجمالي الدخل في معدل التوظيف.

4- نسبة صافي الربح إلى إجمالي الدخل: نجد أن قيمة Prob تساوي 0.0143 وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود أثر جوهري لنسبة صافي الربح / إجمالي الدخل في معدل التوظيف.

صيغة نموذج الانحدار: بعد أن أوجدنا أن جميع شروط تحليل الانحدار الخطي المتعدد محققة وأن بعض المتغيرات المستقل ذات معنوية إحصائية يمكننا كتابة صيغة نموذج انحدار التأثيرات الثابتة كما يلي:

$$Y = \beta_0 + \beta_1(ROE) + \beta_2(MOBOOK) + \beta_2(ROTE) + \beta_3(NETTO_ERN)$$

Y: المتغير التابع β_0: الثابت $\beta_1, \beta_2, \beta_3$: ثوابت المتغيرات المستقلة

ومن الجدول (5) يمكننا استخراج معادلة الانحدار الخطي المتعدد وقد تم استبعاد التسهيلات طويلة الأجل كونها لا تحمل أثر في معدل التوظيف الائتماني، ويكون النموذج على الشكل التالي:

$$Y = 0.138 - 0.192\ (ROE) - 0.061\ (MOBOOK) + 0.008\ (ROTE) - 0.002\ (NETTO_ERN)$$

ويمكن استنتاج أنّ مؤشرات الاداء المالي والمصرفي هي ذات تأثير على المتغير التابع من خلال قيمة الثابت المرافقة لمؤشراتها حيث أنه كلما كبرت قيمة الثابت كلما ازداد التأثير على المتغير التابع، ويكون هذا التأثير ايجابياً عندما تكون إشارة الثابت موجبة وسلبياً عندما تكون إشارة الثابت سالبة، ومن معادلتنا الأخيرة نستنتج أن معدل صافي الفوائد والعمولات إلى إجمالي الدخل كان ذو تأثير إيجابي، وبالتالي إنّ ارتفاع هذا المؤشر يساهم في ارتفاع معدل التوظيف الائتماني وذلك بسبب أن معظم الدخل هو ناتج عن العمليات المصرفية تسهيلات وخدمات، وارتفاع هذه القيمة يساهم في رفع معدل التوظيف الائتماني، بينما نسبة العائد على حقوق المساهمين ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية وصافي الربح إلى إجمالي الدخل ذو أثر سلبي، وذلك بسبب أن ارتفاع هذه النسب تشير إلى أن هناك ضعف في المقدرة المالية نتيجة ارتفاع الأرباح لأسباب غير ناتجة عن التوظيف الائتماني وإنما ناتجة عن عوامل التضخم (ربح بنيوي، اعادة تقدير،...)، ومما سبق يجب التوجه إلى التحوط من عوامل التضخم وأثرها على مؤشرات المالي وذلك تخوفاً من انعكاسها بشكل سلبي على معدلات التوظيف الائتماني، والعمل على رفع المؤشرات التي أحدثت أثر ايجابي كونها من معايير التحوط.

الاستنتاجات والتوصيات:

أ- الاستنتاجات:

1- وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمعدل العائد على حقوق المساهمين في معدل التوظيف الائتماني، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار 0.192 الأمر الذي يُشير إلى وجود تأثير جيد نسبياً في معدل التوظيف الائتماني، أي كلما ارتفع معدل العائد على حقوق المساهمين انخفض معدل التوظيف الائتماني، وبالتالي فإنّ المصارف التي تحقق أرباحاً أعلى من استثماراتها تميل إلى منح قروضاً أقل.

2- وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية في معدل التوظيف الائتماني، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار 0.061 الأمر الذي يُشير إلى وجود تأثير مقبول نسبياً في معدل التوظيف الائتماني. هناك

تفسيرات محتملة متعددة لهذه النتيجة؛ فقد تُشير النسبة المرتفعة إلى أنّ البنك يتحمل مخاطر أعلى، مما قد يدفعه إلى توخي حذر أكبر في منح القروض، وقد تشير إلى أنّ البنك أكثر ربحية، مما قد يجعله أقل اعتمادًا على إيرادات القروض، وقد تكون مؤشرًا إيجابيًا على صحة البنك من قبل المستثمرين، مما قد يُسهل عليه الحصول على تمويل من مصادر أخرى غير القروض.

3- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لنسبة صافي الفوائد والعمولات إلى إجمالي الدخل في معدل التوظيف الائتماني، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار 0.008 الأمر الذي يُشير إلى وجود تأثير ضعيف في معدل التوظيف الائتماني. ويفسر ضعف هذا التأثير إلى وجود عوامل أخرى قد تؤثر بشكل أكبر على معدل التوظيف الائتماني مثل الظروف الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي ومعدلات الفائدة)، واستراتيجيات المصرف (سياسات المخاطر وأهداف النمو)، ومنافسة السوق (من قبل المصارف الأخرى).

4- وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لنسبة صافي الربح / إجمالي الدخل في معدل التوظيف الائتماني، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار 0.002 الأمر الذي يُشير إلى وجود تأثير ضعيف في معدل التوظيف الائتماني. وهناك تفسيرات محتملة لهذه النتيجة: قد تميل المصارف ذات الأرباح الصافية المرتفعة إلى اتباع سلوك أكثر حذرًا في منح القروض، خوفًا من المخاطر الائتمانية. فمع ارتفاع أرباحها، تصبح لديها المزيد لتخسره، مما قد يدفعها إلى تشديد شروط منح القروض وتقليل حجمها للتخفيف من مخاطر التعثر عن السداد. وقد تركز المصارف ذات الأرباح الصافية المرتفعة على أنشطة أخرى أكثر ربحية بدلاً من منح القروض، مثل الاستثمار في الأوراق المالية أو تقديم خدمات مالية أخرى. ففي هذه الحالة، قد تخصص أموالًا أقل للقروض، مما يؤدي إلى انخفاض معدل التوظيف الائتماني. ومن الممكن أيضًا أن يكون انخفاض الطلب على القروض هو السبب وراء هذه العلاقة. ففي حال كان لدى الشركات والأفراد احتياجات تمويلية أقل، فإن ذلك قد يؤدي إلى انخفاض الطلب على القروض، مما يدفع المصارف إلى خفض معدلات التوظيف الائتماني حتى مع ارتفاع أرباحها.

5- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكل من نسبة التداول – معدل المديونية – نسبة الملكية من الموجودات- حقوق المساهمين / إجمالي الودائع- إجمالي الدخل إلى مجموع الموجودات- العائد على مجموع الموجودات في معدل التوظيف الائتماني.

ب- التوصيات:

1- تحليل العائد على حقوق المساهمين حسب القطاعات أو فئات القروض المختلفة لفهم أين يكون التأثير سلبيًا بشكل أكبر، بالإضافة إلى تقييم كفاءة استخدام حقوق المساهمين في تمويل الأنشطة المختلفة.

2- تحسين الربحية من خلال البحث عن فرص لزيادة الإيرادات من خلال تنويع المنتجات والخدمات، أو تحسين كفاءة العمليات، أو خفض التكاليف، وإدارة المخاطر بشكل فعال من خلال تطبيق معايير صارمة لتقييم المخاطر قبل منح القروض وتحديد مبالغ القروض والضمانات المناسبة، ومراقبة جودة الائتمان للمقترضين بشكل مستمر ومتابعة تحصيل القروض المستحقة، وتكوين مخصصات كافية لمواجهة الخسائر المتوقعة من القروض المعدومة.

3- إعادة استثمار جزء من الأرباح لتمويل النمو الداخلي وتعزيز القاعدة الرأسمالية للمصرف، وتوزيع أرباح تنافسية على المساهمين لجذب المزيد من الاستثمارات.

4- تعزيز الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية للمصرف بشكل دوري ودقيق، التواصل الفعال مع المستثمرين وتحليل السوق لتحديد توقعاتهم.

5- إدارة الأصول بشكل فعال وذلك من خلال الاستثمار في أصول ذات قيمة سوقية متوقعة مرتفعة مع مراعاة المخاطر المصاحبة، والتخلص من الأصول ذات الأداء الضعيف أو التي تعاني من انخفاض القيمة.

6- دراسة فرص الاندماج مع شركات ذات قيمة سوقية عالية لزيادة القيمة الإجمالية للمصرف، والاستحواذ على شركات ذات أصول واعدة لتعزيز القيمة السوقية.

7- تنويع مصادر الدخل وذلك من خلال تطوير منتجات وخدمات جديدة تُدرّ عمولات ورسومًا إضافية، والتوسع في تقديم الخدمات الاستثمارية وإدارة الثروات، والدخول في أسواق جديدة ذات فرص نمو واعدة.

8- تحسين كفاءة العمليات وذلك من خلال مراجعة بنود المصروفات والبحث عن فرص لخفض التكاليف دون التأثير على جودة الخدمات المقدمة، والاستثمار في أتمتة العمليات وتكنولوجيا المعلومات لتحسين الإنتاجية.

9- إدارة المخاطر المصاحبة للعمولات وذلك من خلال وضع سياسات صارمة لإدارة مخاطر الائتمان والتشغيل المرتبطة بعمليات منح القروض والخدمات المصرفية الأخرى، وتكوين مخصصات كافية لمواجهة الخسائر المحتملة.

References:

1. Al-GAMAL, M. Factors affecting the decision to grant credit to commercial banks in Jenin Governorate. Journal of the Arab American University for Research, Volume 7, Issue 2, 2021, p 149-185.

2. Al-ZUBAIDI, H. Bank credit management and credit analysis, Al-Warraq for publication and distribution, Amman, 2002.

3. Al-SHAMAA, KH. Analyzing and evaluating the bank's performance. Arab Academy of Banking, Yemen, 2002.

4. SHEIKH, F. Financial analysis, first edition, SME Financial, Ramallah, Palestine, 2008.

5. HASAN, A; SANDOK, A; Al-MISHAL, Y . Evaluating the performance of the private banking sector based on CAMELS: An applied study on private banks listed on the Damascus Stock Exchange, Tishreen University Journal, Syria, Volume 43, No:3, 2021.

6. AWAD, Q. A survey study of some of the factors affecting defaulting of bank loans from the point of view of credit-granting officials in government commercial banks in Al-Diwaniyah Governorate. Journal of Management and Economics, Al-Qadisiyah University, Iraq, Volume 7, No 28, 2018, P155-177.

7. ISSA, A. Credit policy in banks operating in Palestine. An-Najah National University, Palestine, 2004.

8. YOUNES, M; MUBARAK, A. Introduction to money, banking and financial markets, University Publishing House, Alexandria (Egypt), 2003.

أ- المراجع باللغة العربية:

1. الجمال، محمود. العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان لدى البنوك التجارية في محافظة جنين. مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، المجلد 7، الإصدار 2، 2021، 149-185.
2. الزبيدي، حمزة. إدارة الائتمان المصرفي وتحليل الائتمان، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
3. الشماع، خليل. تحليل وتقييم أداء المصرف. الأكاديمية العربية المصرفية، اليمن، 2002.
4. الشيخ، فهمي. التحليل المالي، الطبعة الأولى، SME FINANCIAL، رام الله فلسطين، 2008.
5. حسن، علي؛ صندوق، عفيف؛ المشعل، ياسر. تقييم أداء القطاع المصرفي الخاص بالاعتماد على CAMELS: دراسة تطبيقية على البنوك الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. مجلة جامعة تشرين، سورية، المجلد 43، العدد3، 2021.
6. عوض، قسمة. دراسة مسحية لبعض العوامل المؤثرة في تعثر القروض المصرفية من وجهة نظر مسؤولي مانحي الائتمان في المصارف التجارية الحكومية في محافظة الديوانية. مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، المجلد 7، العدد 28، 2018، 155-177.
7. عيسى، أمجد. السياسية الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير في إدارة السياسة الاقتصادية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2004.
8. يونس، محمود؛ مبارك، عبد المنعم. مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية (مصر)، 2003.

Forigen References:

- Abramov, A; Radygin, A Maria Chernova, M. (2015). Long-term portfolio investments: New insight into return and risk. Russian Journal of Economics 273–293, Available at ScienceDirect.
- Akinwande, M; Dikko, H.; Samson, A. (2015). Variance Inflation Factor: As a Condition for the Inclusion of Suppressor Variable(s) in Regression Analysis. Journal of Statistics, (5), PP: 754-767.
- Dinh Hac, L (2021) Factors Affecting Credit Quality: A Case Study of Commercial Banks in Ho Chi Minh City, Academy of Strategic Management Journal (Print ISSN: 1544-1458; Online ISSN: 1939-6104)
- Sundo, J. (2008). Creating Experiences in the Experience Economy. UK: Edward Elgar publishing limited.
- Zulfiqar, A et al. (2016). Analysis of some inner factors affecting the lending rate and commercial bank behavior, e-Finanse: Financial Internet Quarterly, ISSN 1734-039X, University of Information Technology and Management, Rzeszów, Vol. 12, Iss. 4.